

## قرار

بتاريخ 17 أكتوبر 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع291دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

**المدعى:** شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة 2- 1053 تونس.

من جهة

**المدعى عليها:** شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 2- 1053 ضفاف البحيرة تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات الهاتف المحمول الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 22 سبتمبر 2016 والمتضمن طلبها الزام شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الترابية لإيقاف العرض التجاري 4G Box voix et Internet

Internet" موضوع الدعوى وسحب كافة المعلقات والومضات الاشهارية المتعلقة به الى حين البت في القضية الأصلية.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عـ1511 عدد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 27 سبتمبر 2016.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "أوريدو تونس" حول مطلب التدابير الوقائية المرغوع ضدها والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عـ1706 عدد بتاريخ 29 سبتمبر 2016.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن اتصالات تونس" تقدمت بتاريخ 16 أوت 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عـ374 عدد تضمنت تظلمها من تولي خصيمتها تسويق العرض التجاري "4G Box Internet voix et Internet" الذي يخول لمكنتبيه جملة من الامتيازات تتمثل في التمتع بتعريفه 45 مليم للدقيقة الواحدة بالنسبة للمكالمات المحلية اضافة الى الابحار عبر شبكة الأنترنات للهاتف الجوال من الجيل الرابع بسعة تدفق عالية تصل الى 10 جيجابايت علاوة على امكانية الابحار الليلي اللامحدود، منتهية الى طلب الاذن بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به وتطبيق أحكام الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت اتصالات تونس" تقديم المطلب موضوع النظر، ضمنته تظلمها من تسويق المدعى عليها للعرض التجاري "4G Box Internet voix et Internet" والذي يخول لمكنتبيه جملة من الامتيازات تتمثل في التمتع بتعريفه 45 مليم للدقيقة الواحدة بالنسبة للمكالمات المحلية اضافة الى الابحار عبر شبكة الأنترنات للهاتف الجوال من الجيل الرابع بسعة تدفق عالية تصل الى 10 جيجابايت علاوة على امكانية الابحار الليلي اللامحدود، مشيرة الى أن هذا العرض انطوى على خرق للنصوص القانونية والتراتبية الجاري بها العمل في مجال الاتصالات نظرا الى تشكيكها في حصوله على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات طبقا لمقتضيات الفصل 3 أ من الأمر عـ3026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ باعتبار وأن قيمة الامتيازات الممنوحة لمكنتبي عرض الحال وتحديد الامتياز المتعلق بخدمة الأنترنات للجيل الرابع مقابل مبلغ قدره 25 دينار فقط باعتبار الأداءات مما يؤول على حد قول المعارضة الى مخالفة القاعدة التنظيمية المعمول بها من طرف الهيئة والمنصوص عليها صلب قرار الهيئة عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها وتحديد الفصل 3 منه في نقطته "h" الذي اقتضى أن معدل تعرفه سعة التدفق من جيجابايت يجب أن يعادل أو يفوق دينارين دون اعتبار الأداءات، أي ما يقابل 2.5 دينار تقريبا باحتساب الأنترنات، مشيرة على أن هذا الامتياز يتعارض محتواه مع ما اكدهته الهيئة الوطنية



للاتصالات في مراسلتها المؤرخة في 08 جانفي 2016 التي أوجبت احترام السعر الأدنى المار ذكره. مضيعة أن الشركة المطلوبة سعت استنادا الى دعوى الحال الى انتهاج سياسة البيع بالخسارة التي تؤدي الى عرقلة بقية المنافسين و الاخلال بتوازن سوق الاتصالات اضافة الى تفاقم الأضرار المادية والمعنوية الراجع الى تجميد مبيعاتها الناجم عن عدم الترخيص لها في تسويق عروضها التجارية المتعلقة بخدمة الأنترنات عبر تقنية الـADSL، منتهية الى طلب الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لإيقاف العرض المشتكى منه وسحب مختلف الوسائط الاشهارية المتعلقة به، الى حين البت في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة.

وحيث قدمت العارضة بوثيقة اشهارية للعرض موضوع النزاع مستخرجة من موقع الواب الخاص بشركة "أوريدو تونس" تأييدا لدعواها بالإضافة الى محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ المنجي العيساوي بتاريخ 08 سبتمبر 2016 تحت عد 123034د تتضمن معاينة لـعرض "4Box Internet voix et Internet" وخصائصه التجارية.

وحيث ردت المدعى عليها على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها، متمسكة بتطابق العرض المتظلم منه مع التراتيب المعمول بها ومع القواعد والضوابط التي أقرتها الهيئة الوطنية للاتصالات مؤكدة على أنها قد تحصلت على موافقة الهيئة لتسويق العرض المتظلم منه بمقتضى قرار الهيئة الصادر تحت عدد 111 بتاريخ 23 ماي 2016 والقرار عدد 165 بتاريخ 15 جويلية 2016 مشددة على انتفاء عنصر الضرر الذي لا يمكن تداركه، مشيرة الى أن دعوى الحال جاءت مجردة ولا تستند الى أي سند واقعي أو قانوني، طالبة من الهيئة القضاء برفض المطلب.

## الهيئة

حيث يهدف المطلب الراهن الى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لإيقاف العرض المشتكى منه وسحب مختلف الوسائط الاشهارية المتعلقة به، الى حين البت في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة.

وحيث اتضح بالرجوع الى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن "أوريدو تونس" كانت قد تقدمت وفقا للتراتيب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 أ من الأمر عد 3026د المشار اليه أعلاه بمشروع العرض التجاري المتظلم منه وحصلت على الموافقة على تسويقه بمقتضى قراري الهيئة عدد 111 بتاريخ 23 ماي 2016 والقرار عدد 165 المؤرخ في 15 جويلية 2016.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرارا يصعب تداركها من خلال انتهاج خصيمتها لسياسة البيع بالخسارة التي تؤدي الى عرقلة بقية المنافسين و الاخلال بتوازن سوق الاتصالات اضافة الى تفاقم الأضرار المادية والمعنوية الراجعة الى تجميد مبيعاتها الناجم عن عدم الترخيص لها في تسويق عروضها التجارية المتعلقة بخدمة الأنترنات عبر تقنية الـADSL،

وحيث اقتضى الفصل 73 جديد من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم الى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

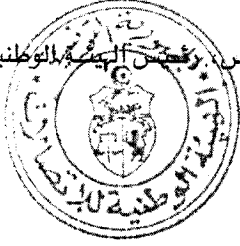


وحيث يتضح بالرجوع الى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد اليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية وعلى قاعدة مشتركها يستوجب القيام بأبحاث و تحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريعا على واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

### ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.



رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

